



إستهلاك الأصول الثابتة

إستهلاك الأصول الثابتة

إستهلاك الأصول الثابتة

يمكن النظر إلى الاستهلاك باعتبارها مقدار التناقص التدريجي في القيم الانتاجية للأصول الثابتة ، نتيجة لاستخدامها في العملية الانتاجية خلال الفترة وذلك إما بفعل الاستعمال أو مرور الوقت أو التقادم الناشئ عن التغييرات التكنولوجية أو السوق .

أهمية وأهداف حساب الإهلاك

يلاحظ أن الاستهلاك يعتبر عنصراً من عناصر التكلفة اللازمة لاتمام نشاط المنشأة مثله في ذلك مثل باقي أنواع التكاليف الإيرادية الجارية ، وتعتبر عملية حساب الاستهلاك وتحميله للحسابات الختامية ذا أهمية كبيرة وذلك للأسباب الآتية :-

- تحديد رقم التكلفة السليم لمنتجات المنشأة.
 - تحديد نتيجة الاعمال السليمة عن الفترة المالية .
 - العمل على تحقيق الإفصاح المحاسبي وإظهار المركز المالي العادل للمنشأة .
 - المساهمة في تمويل شراء الأصول الثابتة الجديدة ، بدلاً من الأصول المستهلكة وقت الحاجة إلى إستبدالها .
 - التحديد السليم للوعاء الضريبي
 - طرق التسجيل المحاسبي للاستهلاك بدفاتر منشأة الاعمال
- يعتبر الاستهلاك عبئاً من الاعباء واجبة الخصم من الإيرادات حيث يتم تحميله على حساب الارباح والخسائر ويتم معالجة الاستهلاك دفترياً بإحدى طريقتين .

1- الطريقة المباشرة : الطريقة تخفيف قيم الأصول مباشرة من الاستهلاك السنوي .

2- طريقة مجمع الاهلاك " الاستهلاك " : أو طريقة إدراج قيم الأصول بقائمة المركز المالي بالتكلفة الاصلية ، مع ترحيل الاستهلاك السنوي إلى مجمع الاستهلاك وذلك كما يتبين مما يلي :-

§ وفقاً لهذه الطريقة فإنه يحسب القسط الاستهلاك السنوي .

§ على أن يحمل على حساب الارباح والخسائر .

§ مع ترحيل هذا القسط إلى حساب مجمع الاهلاك .

§ والذي تتجمع فيه مبالغ الاستهلاك السنوي الخاصة بالاصل الثابت ويمثل رصيد أي وقت إجمالي مقدار الاستهلاكات التي حسبت على الاصل حتى تارح إعداد قائمة المركز المالي وذلك كما يلي :-

أولاً : ترحيل قسط الاهلاك السنوي إلى مجمع الاهلاك

من حـ / قسط استهلاك الاصل

إلى حـ / مجمع إستهلاك الاصل

ثانياً : تحميل حساب الارباح والخسائر بقسط الاستهلاك السنوي

من حـ / الارباح والخسائر

إلى حـ / قسط استهلاك الاصل

المشكلات المتعلقة بالاستهلاك في الواقع العملي

· الاصول الثابتة المستهلكة دفترياً .

في بعض الاحيان نجد أن بعض الاصول الثابتة قد تستمر صالحة للتشغيل بعد إنتهاء عمرها المتوقع والذي يتم تحديد معدلات الاستهلاك السنوي على أساسه .

من الاسباب لهذه المشكلة هي عدم التقدير الصحيح للعمر الانتاجي للاصل .

أهم الآثار المترتبة عليه

1- تكلفة الظاهرة بقائمة الدخل تظهر بأقل من القيمة الحقيقية .

2- أن قيم الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي ستظهر باقل من حقيقتها ، الامر الذي يعني أستعمال الميزانية إلى إحتياطي سري وذلك بمقدار الجزء الغير ظاهر من قيمة تلك الاصول الثابتة المستهلكة دفترياً .

3- هناك مشاكل تتعلق بالافصاح لانها لا تعبر بعدالة المركز المالي مما يشتمل عليه من الاصول .

أهمية طرق معالجة مشكلة الاصول الثابتة والمستهلكة دفترياً

طريقة القيمة التذكارية : والتي تقوم على أساسها إظهار الاصل الثابت المستهلك دفترياً بقيمة تذكارية جنيهاً واحداً

- مع عدم تحميل حساب الارباح والخسائر بأية مبالغ مقابل الاستهلاك .

- إلى أنه يعاب على هذه الطريقة انها تعالج المشكلة من أي جانب من جوانبها .

طريقة إعادة تقدير الاصول وإعادة إظهارها بالدفاتر : وتقوم هذه الطريقة على أساس ضرورة القيام بإعادة تقدير القيمة الانتاجية للاصول الثابتة في الوقت الحالي وإعادة إظهار الاصل الثابت في قائمة المركز المالي بهذه

القيمة الجديدة حيث يتم احتساب الاستهلاك عن هذا الاصل خلال الفترة الباقية من حيث أنه وفقاً لهذه القيمة الجديدة ، ويتم تحميل حساب الارباح والخسائر لكل سنة من السنوات الباقية من عمرة بهذا الاستهلاك

- عيوبها : فإنه يجوه إليها إنتقاد رئيسي يتلخص في أن عملية إعادة التقدير لا تخلو من تدخل عنصر التحكيم الشخصي ، مما قد يبعد عنها الحقيقة والموضوعية قيودي بناء على ذلك إلى الاخلال بشافية الافصاح المحاسبي .

طريقة إعادة تقييم مجمع الاستهلاك الاصل : وتقوم هذه الطريقة على اساس أن سبب المشكلة يكمن في أن المنشأة قد احتسب الاستهلاك في السنوات السابقة بمعدل أكبر من المعدل السليم .

مما يترتب عليه وصول مجمع الاستهلاك ليصبح مادياً ليقيد الاصل بمعنى نهاية حياة الاصل دفترياً وذلك على الرغم من أن حياة الاصل الفعلية لم تنتهي بعد ، وبذلك فإن هذه طريقة المعالجة المحاسبية السليمة هنا تكون عن طريقة المعالجة المحاسبية السليمة هنا تكون عن طريق إعادة تقييم مجمع مخصص الاستهلاك وتخفيضه بمقدار المغالات فيه وذلك بالقيود الاتي :-

من حـ / مجمع الاستهلاك

إلى حـ / الاحتياطي الرأسمالي

وبذلك تظهر للاصل قيمة من جديد بمقدار التخفيض في قيم مخصص الاستهلاك وتبدأ المنشأة في احتساب الاستهلاك خلال الفترة الباقية من حياة الاصل .

ونؤيد إتباع هذه الطريقة والتي تتسم بالمزايا الاتية :-

1- أن تطبيق هذه الطريقة يدعم مبدأ الموضوعية ويخلو من التحكم الشخصي .

2- أن هذه الطريقة عالجت المشكلة من كافة جوانبها حيث يظهر رقم الارباح والخسائر على حقيقة وقائمة المركز

المالي بقيمتها العادلة وعدم إشتمال الميزانية على إحتياطيات سرية .

3- تدعم مبدأ الافصاح المحاسبي .

الاحتياطي السري

يلاحظ أن الاحتياطيات السرية هي تلك الاحتياطيات التي ليس لها أي وجود دفترى والتي من شأنها إظهار حقوق المساهمين بأقل من قيمتها الحقيقية .

مزايا وجود الاحتياطي السري وأهم عيوبه

أولاً : المزايا

- يمثل عامل ومصدر قوة للشركة .

- يعطي إدارة المنشأة المصدر الذي مكن أن تعتمد عليه في إجراءات توزيع الارباح المعتادة في السنوات التي تتحقق فيها أرباح غير كافية لاجزاء مثل هذه التوزيعات .

ثانياً : اهم العيوب

- أنها تتعارض مع قواعد حوكمة الشركات .

- يتعارض مع سياسات الإفصاح المحاسبي .

- أنه يعتبر أحد أدوات منشأة الأعمال في القيام بأساليب أداة الربحية .

- أنه قد يساء أستعمالة من جانب المدير في تحقيق إختلاسات أو إظهار نتيجة أعمال غير صادقة أو التأثير على أسعار المنشأة في سوق الاوراق المالية .

وتنشأ الاحتياطات السرية بكافة الاساليب التي تعمل على تقليل قيمة الاصول عن حقيقتها أو تضخم قيم الالتزامات للغير على خلاف الحقيقة .

ويمكن تقليل قيم الاصول بوسائل متعددة من بينها ما يتم بسبب تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن بينها ما يتم نتيجة تعمد الادارة ومن أهم هذه الوسائل :-

1- التمسك في تقييم الاصول الثابتة بالتكلفة التاريخية .

2- تطبيق ساسة التحفظ في توزيع الاصول المتداولة .

3- عدم إظهار الاصول الثابتة التي تحصل عليها المنشأة بدون مقابل في الدفاتر .

4- المغالاة في حساب الاستهلاك عن الاصول الثابتة .

5- إعتبار بعض النفقات الرأسمالية على أنها نفقات إيرادية .

6- المغالاة في قيم مخصصات الاصول

7- معالجة الاصول الثابتة والمتسهلكة دفتريا بطريقة تذكارية .

اما عن زيادة الالتزامات للغير فإن من أهم وسائلها :-

1- إظهار مطلوبات وهمية .

2- تضخيم الالتزامات .

3- المغالاة في تضخيم المخصصات .

موقف القانون من الاحتياطات السرية

تمنع معظم القوانين في شتى دول العالم كافة المنشأة من تكوين الاحتياطات السرية .

موقف المراجع الخارجي تجاه الاحتياطات السرية

يتعارض وجود الاحتياطي السري مع سياسات الإفصاح والشفافية بل وترتيب على وجوده عدم تغيير قائمة المركز المالي عن المركز المالي العادل للمنشأة كما قد يساء إستخدام الاحتياطات السرية من قبل إدارة المنشأة فيما يتعارض مع مصالح المنشأة .

· ويتمثل موقف المراجع الخارجي تجاه الاحتياطي السري فيما يلي :-

1- فيما يتعلق بالاحتياطي السري لا يجب عليك أن تفصح عن الاحتياطي السري طالما أنه لا يساء إستخدمة في حال إستخدام معايير المحاسبة المتعارف عليها .

2- بالنسبة للاحتياطي السري المعتمد الكون من سنوات سابقة فإنه إذا إقتنع به المراجع بأن وجود مثل هذه الاحتياطات في صالح المنشأة وأقتنع بأن إدارة المنشأة تستعمل هذه الاحتياطات بأمانة وفي صالح المنشأة فليس عليه الا أن يقوم بمراجعة حسن إستخدام إدارة المنشأة لهذه الاحتياطات .

3- بالنسبة للاحتياطي السري الذي تتعهد إدارة المنشأة بتكوينها في نفس السنة محل المراجعة فإن من صميم واجب المراجع الخارجي ضرورة إتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بمنع تكوين مثل هذه الاحتياطات وأن يعيد تصحيح الاوضاع كما يجب أن يفصح عن أية إحتياطات سرية فإذا لم تقتنع الادارة برأية أصبح واجباً عليه أن يكشف في تقريره للمساهمين عن هذه الحقائق والمخاطر المتعلقة بها .

مع مقالات مفيدة أخرى نتمنى أن نكون قد قدمنا شيئاً مفيداً لكم متابعين المجلة الكرام

لتحميل هذا الاصدار PDF إضغط هنا

المصدر : مجلة المحاسب العربي

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربي